جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم الشريعة الإسلامية

توريث الحكم والبيعة

بين الشريعة الإسلامية والنظم السياسية

رسالـــــــة
لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من :
مجدى عبد الكريم أحمد محمد المكى

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / ماجد راغب الحلو
أستاذ القانون العام
كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

الأستاذ الدكتور / رمضان على السيد الشرنباصى
أستاذ الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق جامعة الإسكندرية

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Legal
Serial No : 627
Classification : 343

١٤٣١هـ / ٢٠١٠ م

CamScanner

ملخص الرسالة فى حدود
٢٠٠ كلمة

إن مسألة توريث الحكم فى العائلة الحاكمة رغم أنها مسألة معروفة منذ القدم حيث كان الأباطرة والقياصرة والسلاطين والملوك يورثون أبناءهم حكم البلاد من بعدهم إلا أنها قد أصبحت ظاهرة جلية وواضحة فى هذه الأيام وذلك بسبب أنها انتقلت من الأنظمة الملكية والتى تعتمد أساساً فى نظام حكمها على توريث الحكم إلى الأنظمة الجمهورية والتى تعتمد فى نظام حكمها على الديمقراطية وأن الشعب يحكم نفسه بنفسه ومن هذا حقه فى اختيار رئيسه عن قناعة ورضا.

وكأننا على مشارف نظام جديد يجمع بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية يطلق عليه الجمهورية الملكية أو كما يروق لى أن أسميه (نظام الاستوراث).

من هنا كانت أهمية البحث والذى أسميته توريث الحكم والبيعه فى إشارة إلى أهمية البيعه الإسلامية ولذلك عرضت فى هذه الرسالة الطريقة المثلى لاختيار رئيس الدولة (الخليفة) وكذلك فى النظم السياسية وما يشابهها من الانتخاب عن طريق الاقتراع العام المباشر، وكان لبيان ذلك أن تطرقت إلى رئاسة الدولة والطرق المختلفة لإختيار رئيس الدولة وربط ذلك بتوريث الحكم الذى تم فى العهد التالى للخلافة الراشدة وبالتحديد منذ أن ورث الحكم الخليفة معاوية بن أبى سفيان لإبنه يزيد، وعرضت لانتخاب الرئيس فى النظم السياسية الغربية المعاصرة ومنها انجلترا وفرنسا وأمريكا وبينت نوع النظام السائد فى تلك الدول ونتيجة لأهمية الدول العربية بصفة عامة ومصرنا الحبيبة بصفة خاصة عرض لتوريث الحكم والسلطة فى النظم العربية السياسية وضربت مثلاً بأول دولة طبقت توريث الحكم فى النظام الجمهورى ومظاهر توريث الحكم واحتمالات حدوثه فى بقية الدول العربية ومن بينها مصر وليبيا واليمن وتونس والجزائر والبقية تأتى وكيفية انتقال السلطة من الرئيس الأب إلى الرئيس الابن أو الرئيس الأخ أو الرئيس الصهر أو إبن العم.

وكان لابد من أن نبين أن توريث الحكم والبيعه لابد لهما من شروط صحة وبطلان وكذلك ما يترتب عليهما من آثار وأهمها الحقوق والواجبات المترتبة على توريث الحكم والبيعه بما تمثل حقوق رئيس الدولة هى من الواجبات على الأمة وحقوق الأمة هى واجبات على رئيس الدولة بما فى ذلك طاعة ولى الأمر وعدم الخروج عليه وشهر السلاح بسبب توريث الحكم ما دام لم يأمرهم بمعصية وفى المقابل فعلى رئيس الدولة واجبات والتزامات بتحقيق مبدأ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية كمباديء لنظام الحكم فضلاً عن تثبيته دعائم مبدأ الشورى في الدولة، ولذلك حرصت فى ختام الرسالة على المطالبة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور المصري حتى لا يكون إنتخاب رئيس جمهورية حكرا على شخص بعينه وفيه شبه توريث الحكم.

الباحث

مجدى عبد الكريم أحمد محمد المكى

CamScanner